مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية
دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية

د. شكري أحمد عامر
أستاذ مساعد يقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب
Shukri.amer@Elmergib.edu.ly

د. جهاد رشيد دغيم
محاضر يقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب
Rashid5d99@hotmail.com

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية ومتطلبات التجارة الإلكترونية المتمثلة في المبادئ المنصوص عليها، مع الإشارة الى المعوقات التي تحد من عملية التوافق وتقديم الحلول المناسبة لتدليلها الأمر الذي ينعكس إيجابياً على قطاع المصارف التجارية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، هذا وتم الاعتماد في إجراء الدراسة الميدانية على أسلوب الاستبيان، الذي أعد من خلال تطوير استمارات استبيان لدراسات سابقة، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع فروع المصارف التجارية في مدينة الخمس والتي يبلغ عددها تسعة فروع هي: مصرف الجمهورية فرع المرقب، مصرف الجمهورية فرع سوق الخميس، مصرف الجمهورية فرع الميناء، ومصرف الصحارى فرع الخمس، ومصرف الصحارى فرع سوق الخميس، ومصرف الصحارى فرع شهداء كعام، ومصرف الوحدة فرع الخمس، والمصرف التجاري الوطني فرع الخمس، ومصرف شمال افريقيا فرع الخمس، بينما كانت عينة الدراسة مدراء الفروع ومساعديهم ورؤساء الأقسام والموظفين في فروع المصارف التجارية بمدينة الخمس، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمتطلبات التجارة الإلكترونية زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية، وأن العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الحماية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ الحماية، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية. كما أن العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الجاهزية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ الجاهزية، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

أولاً: الإطار العام للدراسة: The General Framework of the Study

1-1 المقدمة: Introduction

يشهد العالم اليوم تطورات هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتزايد المستمر في التحول من النظم المحاسبية اليدوية واستبدالها بالنظم المحاسبية المحوسبة، ولمواكبة هذا التطور فقد شدد على المؤسسات الاستمرارية في تحديث أنظمتها، بالإضافة إلى أن البيئة الجديدة للتجارة الالكترونية بينت تحديات في غاية الأهمية تواجه الشركات بشكل عام ونظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص، تكمن في الوسيلة والآلية التي يتم فيها الربط بين نظم المعلومات المحاسبية والعمليات التجارية في ضل التجارة الالكترونية، فقد أصبح لزاماً على الشركات العمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية بما يتوافق والمتطلبات الجديدة للتجارة الالكترونية.

وتشير المعرفة التقنية بصفة عامة إلى قدرة الأشخاص على فهم كيفية استخدام الوسائل التقنية المستخدمة في أعمالهم المختلقة والتي يتم اكتسابها اعتماداً على المؤهلات العلمية والخبرة العملية المتراكمة خلال فترة من الزمن. (يحي ورشيد، 2005)

ويعد نظام المعلومات المحاسبية العمود الفقري لأي منشأة يعمل بها، ومن جهة أخرى فإنه تم تصميم أغلب أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل توثيق مستندي وفي ظل بيئة تجارة تقليدية، ومما لاشك فيه أن نظام المعلومات المحاسبي يعد من أهم الأنظمة التي يعتمد متخذو القرارات على مخرجاته لاتخاذ قراراتهم الرشيدة، إذ يرى بعضهم بأن نظام المعلومات المحاسبي يعد جزءاً من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دوراً مهماً وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات صحيحة وفي الوقت المناسب، نساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات، ويتم توفير هذه المعلومات عم طريق التقارير والقوائم التي تعد من واقع البيانات الفعلية، والمدعمة بعناصر أخرى التي لها دور فعال في تفسير وتقيين النتائج الفعلية. (العماري، 2001)

هذا بالإضافة إلى أن ظهور الحاسبات الالكترونية أدى لثورة كبيرة في مجال تشغيل البيانات بحيث يصعب أن تتصور منشأة كبيرة ترغب في القضاء على الصعاب التي يواجهها نظام المعلومات التقليدي إلا إذا استخدمت نظاماً يعتمد عل الحاسب الآلي.

ويعد التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والانتشار الواسع للنظم والبرامج الصديقة للمستخدم، بالإضافة إلى رغبة المنشأت في اقتناء وتطبيق أحدث النظم والبرامج الالكترونية دافع أساسي لاستخدام الحاسب الآلي وأداء العديد من المهام والوظائف المحاسبية بصورة أسرع وأدق.

2-1 مشكلة الدراسة: The Study Problem

يرى الباحث أن قطاع الأعمال بشكل عام وقطاع المصارف في ليبيا بشكل خاص، في حاجة ماسة إلى نظام معلومات محاسبي يستطيع التعامل مع التجارة الالكترونية، لهذا تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤالين التاليين:

- ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية؟
- ما هي المعوقات التي تحد من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات النجارة الإلكترونية؟

3-1 أهداف الدراسة: Objective of the Study

تهدف الدراسة إلى التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية ومتطلبات النجارة الإلكترونية المتمثلة في المبادئ المنصوص عليها، مع الإشارة الى المعوقات التي تحد من عملية التوافق وتقديم الحلول المناسبة لتدليلها الأمر الذي ينعكس إيجابياً على قطاع المصارف التجارية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

4-1 أهمية الدراسة: Importance of Study

تنبع أهمية الدراسة من أهمية نظم المعلومات المحاسبية والتجارة الإلكترونية، وحيث أن التطورات التكنولوجية المتسارعة فيما يخص وسائل الاتصال واستخدامها في تسهيل العمليات التجارية والتجارة الالكترونية، والتي ساهمت في وجود تحديات كبيرة تواجه نظم المعلومات المحاسبية للشركات أصبح من الضروري مواكبة التطور والتأقلم مع هذه البيئة.

5-1 فرضيات الدراسة: Study Hypothesis

بالاستناد على مشكلة الدراسة وأهميتها، فقد صيغت فرضيات الدراسة كما يلي:

- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية؟
- لا توجد معوقات تحد من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية؟

6-1 منهجية الدراسة: Methodology of the Study

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، كما تم استخدام المصادر الثانوية والتي تشمل الأدبيات التي كتبت عن موضوع الدراسة، كذلك ما تم نشره من أبحاث علمية ومقالات في

الدوريات المتخصصة، وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة، تم استخدم الباحث المصادر الأولية من خلال تطوير قائمة استبانة لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث وتطويرها وما يتناسب والبيئة الليبية، ومن تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل نتائج استمارة الاستبيان، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS)، واختبار الفرضيات، واستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة، كمعامل كرومباخ آلفا لقياس درجة الثبات والاتساق بين فقرات الاستبيان، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مدى التوافق بين متغيرات الدراسة، واختبار (T) لقياس مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة.

المتغير التابع: نظم المعلومات المحاسبية.

المتغير المستقل: متطلبات التجارة الالكترونية (مبدأ الحماية، مبدأ الجاهزية، مبدأ تكامل المعالجة، مبدأ الخصوصية على الشبكة، مبدأ السرية).

1-7 حدود ونطاق الدراسة: Limitations of the Study

1-7-1 حدود موضوعية: تقتصر هذه الدراسة على معرفة المحاسبين والموظفين بالمصارف التجارية بمدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات النجارة الإلكترونية.

1-7-2 حدود مكانية: تقتصر هذه الدراسة على فروع المصارف التجارية بمدينة الخمس.

1-7-3 حدود بشرية: تناولت هذه الدراسة آراء المدراء ومساعديهم ورؤساء الأقسام بفروع المصارف التجارية بمدينة الخمس.

1-8 مجتمع وعينة الدراسة: Populi And The study sample

شمل مجتمع الدراسة جميع فروع المصارف التجارية في مدينة الخمس والتي يبلغ عددها تسعة فروع هي: مصرف الجمهورية فرع المرقب، مصرف الجمهورية فرع سوق الخميس، مصرف الجمهورية فرع الميناء، ومصرف الصحارى فرع الخمس، ومصرف الصحارى فرع سوق الخميس، ومصرف الصحارى فرع شهداء كعام، ومصرف الوحدة فرع الخمس، والمصرف التجاري الوطني فرع الخمس، ومصرف شمال افريقيا فرع الخمس.

بينما كانت عينة الدراسة مدراء الفروع ومساعديهم ورؤساء الأقسام في فروع المصارف التجارية بمدينة الخمس.

1-9 الدراسات السابقة: Previous Research Studies

1-9-1 دراسة الدهان ومخامرة (1995)

بعنوان "أثر استخدام الحاسوب على نشاطات البنوك في الأردن":

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء وحدات المحاسبة والودائع والحاسوب وموظفي هذه الوحدات، وبيان أثر استخدام الحاسوب على عدد من التغيرات كالرقابة واتخاذ القرارات ودقة المعلومات والاشراف والكفاءة، وقد أجريت هذه الدراسة على (20) بنك مستخدمة الحاسوب في عملياتها الداخلية، كحساب الفوائد وكشوفات حسابات العملاء إلى غير ذلك، وبينت نتائج هذه الدراسة إلى أن استخدام الحاسوب أدى إلى زيادة في اتخاذ القرار الرشيد، وتحسن في نوعية الرقابة والاشراف وزيادة الدقة في الأعمال المنفذة للمحاسبة.

2-9-1 دراسة جاموس (1991)

بعنوان "مراجعة النظم المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب":

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ضرورة تقييم نظم المعلومات التي تستخدمها المنشأة وضرورة قيام مراجع الحسابات بالكشف على نقاط الضعف التي تواجهها في هذه النظم، وخصوصاً ما يتعلق بالبرامج والتطبيقات، وقد استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي لحل هذه المشكلة، وبينت نتائج هذه الدراسة إلى إيضاح دور مراجع الحسابات للكشف عن نقاط الضعف الموجودة في هذه النظم، وأن هذه النظم تعتمد على الأساليب الحديثة في تطبيق العمليات المحاسبية، وأن يتم متابعة عملية التشغيل الآلي للبيانات، وضرورة إجراء المراجعة الدورية للنظم العاملة، وأهمية التأكد من حسن استخدام النظم الآلية، والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبره جزء من هذه النظم.

3-9-1 دراسة ردايدة (1999)

بعنوان "أثر المعالجة الآلية على أنظمة المعلومات المحاسبية":

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع أثر المعالجة الآلية في أنظمة المعلومات المحاسبة، من خلال تتبع أثر ذلك في مدخلات نظم المعلومات المحاسبة والاجراءات المستخدمة في معالجة البيانات المستخدمة، ومخرجاتها بالإضافة إلى التعرف على الأسس والضوابط التي تحكم المعالجة السليمة للبيانات، وبينت نتائج هذه الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبة تتأثر إلى حد كبير بالمعالجة الآلية للبيانات التي تستخدمها، وأن اسلوب المعالجة يتفق مع متطلبات معايير المراجعة الدولية التي تتعلق بدراسة وتحليل النظم المحاسبية في بيئة المعالجة الآلية، كما بينت النتائج أن مدخلات النظم

الآلية تتفق وتعليمات النظم المحاسبية المستخدمة وتلبي إلى حد كبير متطلبات واحتياجات متخذي القرارات.

1-9-4 دراسة Michael Hsu، (2003)

بعنوان "How to prepare for an information technology audit"

هدفت هذه الدراسة إلى إنه نتيجة للتطورات الحديثة فقد أصبح المصرفيون اليوم أفضل وأكثر امتلاكا للحلول للأعمال المعقدة، ابتداء من خدمات الحساب المباشر والفوري وحتى مراكز الاتصال الإلكترونية، ولكن كنتيجة يجب على البنوك أن توفر انتباها أكثر للمشاكل التي قد تنتج عن التكنولوجيا، وطبقا للجهات البنكية الإشرافية يجب على المؤسسات المالية أن توفر مراقبة وحماية أفضل لممتلكاتها وتطبيقاتها وبرمجياتها من تكنولوجيا المعلومات التي تستحوذ عليها. وقد ظهرت اتجاهات حديثة بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات حيث يعتبر التدقيق من أكثرها اهتماماً، فبالنسبة للعديد من المؤسسات الصغيرة فان صفة الحجم لم تعد مسألة جوهرية، حيث أصبح بالإمكان الحصول على الخدمات من مزودين خارجيين.

1-9-5 دراسة Huuhtanen (2004)

بعنوان Critical Success Factors in Integration of Ecommerce and Financial Information Systems Case:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتعريف وتحديد عوامل النجاح التي تؤثر على عملية البيع عبر التجارة الالكترونية وترابطها بنظام المعلومات المحاسبي، وبينت نتائج هذه الدراسة أن للإدارة دوراً كبيراً في تقييم وضع النظام المحاسبي في المؤسسة وتحديد عامل نجاحه بالتعامل مع عمليات التجارة الالكتروني، وأن عملية تحديد عوامل النجاح تلعب دوراً لا يستهان به في ضمان عمليات المؤسسة المتعلقة بالتجارة الالكترونية.

1-9-6 دراسة دهمش وأبوزر (2004)

بعنوان "إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي":

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لأهمية إدارة المعرفة وتطورها والمبادئ التي تقوم عليها وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات وأثر ذلك على التأهيل المحاسبي باستخدام الأنظمة المحوسبة ومعايير التطوير والتطبيق للنظم المستخدمة في الأعمال التجارية، كم تتطرق إلى التجارة الالكترونية والمشاكل الناجمة عن تطبيق إدارة المعرفة ونظمها والانتقادات الموجهة إليها وتبني الارشادات والتوجيهات العالمية لمتطلبات تأهيل المحاسبين من خلال التزويد ببرامج التدريس

والتأهيل المحاسبي في الجامعات والمعاهد التجارية، باستخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات وأمنها، والذكاء الاصطناعي والبشري من خلال انشاء وبناء وتقديم المعرفة وادارتها من أجل تزويد المجتمع بكفاءات وقدرات وأهليات ذات مستوى رفيع لتلبية متطلبات المحاسبة الجديدة المتمثلة في عالم وعصر الابداع والمعلوماتية والمعرفة، وبينت نتائج هذه الدراسة إل أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة والتدقيق منذ مطلع القرن الحادي والعشرين يتمثل في تكنولوجيا المعلومات، والجودة الشاملة وإدارة المعرفة على سبيل المثال وليس الحصر، كذلك بينت أن تكنولوجيا المعلومات عي المحرك الرئيسي في صياغة كل من الجودة الشاملة وإدارة المعرفة، لتوفر الأدوات الجديدة التي أحدثت تحولاً كبيراً في دور المحاسبين والمدققين ليصبحوا أكثر فاعلية من دورهم التقليدي، باستخدام المهارات الحاسوبية ومواجهة المستجدات على مهنتهم بكفاءة واقتدار.

1-9-7 دراسة أحمد (2006)

بعنوان "دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية":

هدفت هذه الدراسة الى بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفاعلية بالوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة في قطاع غزة، وبينت نتائج هذه الدراسة إلى وجود بعض مظاهر الانخفاض أدلة للحسابات لتحديد طرق اثبات ومعالجة العمليات إلى جانب عدم الاهتمام اللازم بتطوير مهارات العاملين في المجال المحاسبي مما يتطلب ضرورة اهتمام الإدارة بتوفير المقومات اللازمة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفاعلية، وتدني فاعلية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط وترجمة الأهداف ووضع السياسات للشركة، وكذلك عدم توفر المعايير والمؤشرات الرقابية اللازمة لتحديد المشكلة لاتخاذ القرارات اللازمة بشكل فعال، مما يستدعي ضرورة الاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة، كما اثبتت الدراسة أن هناك اهتماماً محدوداً من قبل الشركات في التعامل مع الاعتبارات التنظيمية المتعلقة ببناء نظم المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بهذه الاعتبارات وخاصة مشاركة الافراد في اعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

1-9-8 دراسة مساعدة (2006)

بعنوان "أثر استخدام التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية":

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في شركات الاتصالات الأردنية، وذلك من خلال بيان أثر استخدام التجارة الالكترونية على تصميم نظم المعلومات المحاسبية من مدخلات ومعالجات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن استخدام التجارة الالكترونية يؤثر على تصميم نظام المعلومات المحاسبي، وأن استخدامها أيضاً يوفر المعلومات المحاسبية الملائمة حول البدائل المتاحة بالوقت المناسب لمتخذي القرارات، وان استخدام التجارة الالكترونية يؤدي إلى اتباع وسائل التحكم الملائمة للولوج إلى البيانات المالية، وفضلاً عن ذلك حمايتها عن طريق اسم المستخدم وكلمة المرور واتباع وسائل مكملة لإتمام العملية، إضافة إلى التوقيع الرقمي.

1-9-9 دراسة الشريف (2006)

بعنوان "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف، والتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر، والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر، وبينت نتائج هذه الدراسة إلى قلة عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف، كذلك أن الإدارة الجيدة تستطيع أن تقلل أو تحد من حدوث المخاطر التي تواجه نظم المعلومات لدى المصارف، بالإضافة إلى أن تطبيق إجراءات أمن النظم المعلوماتية يقلل من إمكانية حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.

1-9-10 دراسة العبيد (2012)

بعنوان "مدى قدرة نظام المعلومات على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية وتحديد المعوقات التي تحول دون قدرتها ومن تم اقتراح الحلول المناسبة للحد من تلك المعوقات، وبينت نتائج هذه الدراسة وجود نقص ملحوظ في المراجعين الخارجيين الذين يحملون شهادات مهنية متخصصة، واتفاق عينة الدراسة على قدرة الأنظمة المحاسبية على العامل في التجارة الالكترونية واختلافها على درجة أهمية تلك القدرة، بالإضافة إلى وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة الشركات المحاسبية واختلافها على أهمية وأولوية تلك المعوقات مع وجود حلول مناسبة لها.

1-9-11 دراسة Qatawneh (2012)

بعنوان "The Effect of Electronic Commerce on The Accounting Information System "

هدفت هذه الدراسة الاستطلاعية إلى بيان أثر التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية، ودراسة العلاقة بين موثوقية وسرية نظم المعلومات المحاسبية والتجارة الالكترونية، ودراسة العلاقة بين القدرة على توفير التكاليف من خلال نظم المعلومات المحاسبية والتجارة الالكترونية، ولفحص القدرة على تحسين الأداء التشغيلي وخدمة العملاء للبنوك الأردنية، وبينت نتائج هذه الدراسة أن وجود تأثير التجارة الالكترونية له دلالة إحصائية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية، ووجود دلالة إحصائية بين التجارة الالكترونية والموثوقية لنظم المعلومات المحاسبية، وأن تعزيز أثر التجارة الالكترونية على الموثوقية التي تمثل واحدة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال تحسين القدرة على التعامل مع البيانات للبنوك، والحد من الأخطاء والتحقق من البيانات والأمن والحماية.

1-9-12 دراسة الساحلي (2014)

بعنوان "مدى المعرفة بتقنية المعلومات الحديثة وأثره على مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية":

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى المعرفة لدى المحاسبين العاملين في شركة الخطوط الجوية الليبية لتكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر على مشاركتهم في تطوير نظم المعلومات المحاسبية للشركة بما في ذلك التخطيط والتحليل والتصميم والتطبيق والتقييم، وبينت نتائج هذه الدراسة أن جميع العاملين في الشركة لديهم جميع العوامل لمعرفة التكنولوجيا الحديثة للمعلومات مثل التأهيل والتدريب العملي وتراكم الخبرة والتطوير المستمر

1-9-13 دراسة زويلف (2015)

بعنوان "نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في مراحل إدارة الأزمات":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى اثر نجاح نظم المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمات التي تواجه البنوك التجارية العاملة في الأردن، وقد بينت نتائج هذه الدراسة وجود اثر دال إحصائياً لنجاح نظم المعلومات المحاسبية (مجمل مؤشراته) في كل بعد من أبعاد إدارة الأزمات (مراحل إدارة الأزمات)، كما تبين أن هناك اثر ذي دلالة إحصائية لكل مؤشر من المؤشرات

التالية في كل مرحلة من مراحل إدارة الأزمات: جودة المعلومات، وجودة النظام، واستخدام النظام، بينما لم يكن هناك اثر دال إحصائياً لمؤشر رضا المستخدم في هذه المراحل.

1-9-14 التعقيب على الدراسات السابقة: Comment on Previous Studies

بينت بعض الدراسات السابقة إلى مفهوم نظم المعلومات المحاسبية ومفهوم التجارة الالكترونية والمشاكل والمعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة المعرفة ونظمها والانتقادات الموجهة لها، وانخفاض وتدني الارشادات والتوجيهات العالمية لمتطلبات تأهيل المحاسبين، واتفقت كذلك مع دراستي بأن تكنولوجيا المعلومات المحرك الرئيسي في رفع مستوى الجودة الشاملة للأعمال وإدارة المعرفة، كما بينت بعض الدراسات السابقة المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الالكترونية، لذا فإن ما يميز هذه الدراسة هو أنها تهدف للتعرف على مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في المصارف التجارية بليبيا.

ثانياً: الدراسة النظرية: The Theoretical of The Study

2-1 نظم المعلومات المحاسبية Accounting Information Systems (AIS):

تعد نظم المعلومات أو تكنولوجيا المعلومات أحد المجالات الهامة التي ينبغي على المحاسبين الالمام بها والتعرف عليها وذلك نظراً لاعتماد المحاسبين على كم هائل من المعلومات في عملهم والتي يمكن الحصول عليها من خلال نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر كأداة فعالة لتوفير المعلومات اللزمة للإدارة أو المؤسسة.

2-1-1 تعريف نظم المعلومات المحاسبية:

The concept of **Accounting Information Systems**

حيث تعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها:

- "عبارة عن مجموعة من الأجزاء المتكاملة والمترابطة التي صممت ونظمت لمعالجة البيانات آلياً من خلال قبول وتخزين البيانات الدخلات، تم تشغيلها وإنتاج نتائج المخرجات وفقاً لتوجيهات برنامج يشتمل على تعليمات تفصيلية خطوة بخطوة لما يجب عمله لتحقيق الهدف من التشغيل" (الرملي، 2011)
- "نظام لتجميع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لمتخذي القرار". (Romney and Steinbart, 2009, 6)

- "نظام معلومات يوظف عمليات الوحدة الاقتصادية لتوليد معلومات ملائمة كتسجيل البيانات الاقتصادية والمحافظة على خزن البيانات وتدير معلومات كمية وبشكل مالي (توليد معلومات)". (الجزراوي، والجنابي، 2009، ص24)
- "أحد أنظمة المعلومات المحوسبة في منشآت الأعمال، ويهدف إلى تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل إليها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية". (حفناوي، 2001، ص66)
- "أحد عناصر المنظمة وذلك بجمع وتصنيف ومعالجة وتحليل واتصال مالي موجه، واتخاذ القرارات والمعلومات للجهات الخارجية بالشركة كالمستثمرون والدائنون ووكالات الضريبة والجهات الداخلية للإدارة بشكل أولي". (ماسكوف، وآخرون، 1997، p299)
- "يعتبر نظام فرعي للمعلومات داخل المؤسسة يتكون من مجموعة من إمكانيات آلية وبشرية مسؤولة عن توفير المعلومات التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية وذلك بمساعدة الفئات المختلفة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات". (الشنطي، 2013، ص108)
- "مجموعة الأشخاص والإجراءات وتقنيات المعلومات التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها جمع وإدخال وتخزين البيانات عن النشاطات والأحداث الاقتصادية للشركة، وتحويل هذه البيانات إلى معلومات من خلال معالجتها وذلك من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة والقدرة على تحقيق الرقابة اللازمة على الأصول والبيانات المتعلقة بها". (القطاونة، 2005، ص42).

2-1-2 مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

Content of Accounting Information Systems

نظام المعلومات المحاسبي لا تختلف مكوناته كثيراً عن أي نظام معلومات فهو نظام مادي وملموس يتطلب مجموعة من الموارد والمكونات المادية مثل وحدة التشغيل وقاعدة البيانات والإجراءات ووحدة الادخال والإخراج للبيانات والمعلومات بالإضافة لموارد أخرى ومتنوعة. (ديان، الدهراوي، 2005)

أ- وحدة المعالجة: تمثل الوسيلة المادية التي يتم من خلالها تحويل البيانات الأولية إلى معلومات مفيدة قابلة للاستخدام، واتخاذ القرار، وذلك من خلال الحاسب أو التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

ب- قاعدة البيانات: وتتضمن كل البيانات التي تم تخزينها في السابق سواء على أقراص أو أسطوانات ممغنطة أو سجلات محاسبية.

ج- الإجراءات: تشمل متابعة خطوات معالجة البيانات داخل نظام المعلومات المحاسبي، وذلك من خلال إنجازها عبر الحاسب أو يدوياً.

د- وحدات ادخال وإخراج البيانات: وتتضمن الوسائل المستخدمة في تخزين واسترجاع البيانات والمعلومات سواء تمت عمليات التخزين يدوياً أو عبر الحاسب.

2-1-3 خصائص نظام المعلومات المحاسبية:

Properties of Accounting Information Systems

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص تجعله نظاماً معلوماتياً حيوياً في المنشاة المتواجد فيها، بحيث يكون مؤدياً لوظيفته التي طور لأجلها حسب الخصائص التي تؤهله لأن يكون كفؤاً وفاعلاً وهي: (حفناوي، 2001)

أ- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

ب- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة

ج- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

د- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنشأة الاقتصادية.

هـ- أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوظيفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

و- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.

2-1-4 مؤشرات نجاح نظم المعلومات المحاسبية:

Success indicators Accounting Information Systems

وقد تناول العديد من الباحثين مقاييس او مؤشرات نجاح نظم المعلومات الا انهم اختلفوا في عدد هذه المؤشرات، وتبين الادبيات ذات العلاقة تبني الكثير من الدراسات للمقاييس التالية لنجاح نظم المعلومات: (زويلف، 2015، ص4)

1. جودة المعلومات: يصف هذا المؤشر خصائص مخرجات نظم المعلومات ويلعب دورا بارزا في نجاح هذه النظم ومساهمتها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وتتمثل مقاييس جودة المعلومات بالعديد من البنود كالملائمة، والاعتمادية، والقابلية للفهم، والاكتمال، والدقة، والقابلية للمقارنة، والتقديم بالوقت المناسب.
2. جودة النظام: من المعروف ان جودة نظام المعلومات تؤثر بشكل ايجابي على نجاحه حيث يركز مؤشر جودة النظام على الخصائص المرغوبة في النظام نفسه، ويشمل هذا المؤشر مجموعة من المقاييس منها سهولة التعلم، وسهولة الاستخدام، والتكامل مع الانظمة الاخرى، والمرونة، وزمن الاستجابة، وادراك توقعات.
3. رضا المستخدم: يعتبر هذا المؤشر من اكثر المقاييس استخداما لتقييم نجاح نظم المعلومات، ويحدد رضا المستخدم مدى استجابة المستخدم للاستخدام الفعال لنظام المعلومات، فضلا عن كونه الاساس الذي يعتمد عليه المستفيد في استخدام النظام. ويعبر رضا المستخدم عن مدى اعتقاد المستفيد بأن النظام يفي بحاجته من المعلومات. وقد استخدمت العديد من الاساليب لقياس رضا المستخدم مثل مدى تلبية نظام المعلومات لاحتياجات المستخدم، والرضا عن التجهيزات والبرمجيات، وامكانية النظام على انجاز العمل المطلوب، وإمكانية النظام على زيادة الانتاجية.
4. استخدام النظام: يعد تقديم المعلومات التي يطمح اليها المستفيد من الامور الأساسية لنجاح نظم المعلومات حيث ان فشل ونجاح النظام يتوقف بشكل كبير على مستوى استخدام المستفيد له، اذ ان عدم استخدام النظام يعني عدم الانتفاع منه وبالتالي فشله. ويشير استخدام النظام الى مدى اعتماد المستفيدين على المخرجات التي يوفرها النظام في اداء مهامهم. ويمكن قياس مستوى الاستخدام من خلال العديد من المقاييس منها مستوى الاستخدام، وتكرار الاستخدام، والوقت المستنفذ في الاستخدام، وغرض الاستخدام.

2-1-5 مفهوم السياسات المحاسبية: The concept of Accounting Policies

تعتبر السياسات المحاسبية بمختلف أنواعها جزءاً أساسياً من الخطة الاستراتيجية في مختلف المنشآت، وذلك لما لها من دور في ضبط الأحداث المحيطة بتلك المنشآت، وهي تمثل

سلوكاً أو تصرفاً يسلكه المحاسب عند قيامه بالعمل المحاسبي يخدم به مصلحة الوحدة الاقتصادية والأطراف ذوي العلاقة، وعرفت السياسات المحاسبية على أنها "مبادئ وأسس وأعراف وقواعد وممارسات محددة، تطبق من قبل المنشأة عند إعداد وعرض القوائم المالية"(معيار المحاسبة الدولي رقم 8)، حيث إن القاعدة العامة في تحديد معالم السياسة المحاسبية هي أن تأتي أدوات التطبيق العملي ملائمة بقدر الإمكان لظروف الحال وطبيعة نشاط المنشأة، ولتطبيق هذه القاعدة ينبغي على إدارة المنشأة الاسترشاد بالاعتبارات التالية: (شاهين، 2011)

1- الحيطة والحذر (الحرص) Conversation or prudence

2- تغليب الجوهر على الشكل Substance rather than form

3- الأهمية النسبية Materiality

هذا وقد وضح إن التباين في تبني السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المنشاة من شأنه أن يؤدي لبيانات مالية مختلفة جداً، حتى لو بنيت على نفس الأحداث، ومنها مثلاً سياسة توحيد البيانات المالية، تحويل العملات الأجنبية المتعامل بها، سياسة التقييم العامة كالتكلفة التاريخية أو القيمة الاستبدالية. (قنطقجي، 2012)

إن هذا التباين يعمل على خلق فجوة يتم من خلالها التلاعب بالبيانات الصحيحة من أجل تعظيم ربحية المنشأة أو إخفاء بعض البيانات التي من الممكن أن تغير أراء المستثمرين وذوي المصالح، كذلك إن تبني المنشأة لسياسات محاسبية سليمة وفعالة من شأنه توضيح مدلولات الأرقام الواردة بالقوائم المالية، والحد من الممارسات المحاسبية اللا أخلاقية، وكذلك تحقيق مبدأ المقارنة الذي يساعد على عدم التحيز والدقة والموضوعية في الإفصاح عن كفاءة وقدرة المنشأة في تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها.

2-2 التجارة الالكترونية: Electronic Commerce

حيث تعتبر التجارة الالكترونية الاستخدام المنظم لتكنولوجيا الاتصالات والشبكات لتحسين الاتصال والتعامل بين المنشأت من ناحية والعملاء والموردون من ناحية أخرى، ويعتبر طهور التجارة الالكترونية أحد الثمار والتحولات الهامة التي نتجت عن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات.

ويمكن القول أن مصطلح التجارة الالكترونية ببساطة يعني استخدام الانترنت والشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة، مع التركيز على استخدام

التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية بين الشركات والأفراد. (Kenneth & Others, 2001, 109)

2-2-1 تعريف التجارة اللألكترونية The concept of Electronic Commerce

حيث تعرف التجارة الالكترونية بأنها:

- "هي الجزء الذي يتعلق بعمليات البيع والشراء وإجراء الصفقات المالية وإتمام العمليات التجارية التي تتم بين المنشأة وبين أي مؤسسة أخرى ، أو بينها وبين عملائها عن طريق الانترنت، ومن ثم فالتجارة الإلكترونية تعد جزءا من الأعمال الاقتصادية والذي يتعلق بأنشطة الشراء والبيع عبر الانترنت" (إدريس، 2004، ص43).
- "مزيج من التكنولوجيا والخدمات للإسراع بأداء التبادل التجاري، وإيجاد آلية لتبادل المعلومات داخل الشركة وبين الشركة والشركات الأخرى والشركة والعملاء (بيع وشراء)". (موسى، 2002، ص140)
- "كافة الأنشطة التي يتم مزاولتها من خلال شبكة الاتصالات والمعلومات العالمية أو غيرها من الشبكات، ويشمل بيع وشراء السلع أو تقديم الخدمات، كما يتضمن كافة مراحل العمل التجاري، مثل الدعاية والاعلان والبيع ومتابعة عمليات الشحن وتسليم السلع أو تقديم الخدمات، هذا بالإضافة لعملية تسوية المدفوعات وسداد الخدمات. (درويش، 2000، ص790)
- "عبارة عن أداء الأعمال الكترونياً، وهي تقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات سواء كانت مكتوبة أو مرئية أو مسموعة، كما أنها تتضمن أيضاً العديد من الأنشطة التجارية الخاصة بتبادل السلع والخدمات واتمام عمليات البيع والشراء والتسليم بالنسبة للمحتويات الرقمية والتحويلات الالكترونية للأموال والفواتير الالكترونية والمزادات التجارية وعمليات التسويق وخدمات ما بعد البيع وهي تشمل كلاً من السلع والخدمات، وكذلك الأنشطة التقليدية وغير التقليدية". (Heims & Mancino, 1998, p45)

2-2-2 مقومات التجارة الالكترونية:

The fundamentals of electronic commerce

للاعتماد على التجارة الالكترونية يجب توفر مجموعة من المقومات لضمان التطبيق الأمثل وتحقيق الكفاءة والفاعلية وفق التالي: (عبد الخالق، 2006، ص19)

1. توافر البنية التحتية الأساسية، يقتضي التحول إلى أنظمة التجارة الإلكترونية ضرورة توافر بنية تحتية ملائمة لتطبيقها، فمن غير المتصور اتخاذ القرار بالاعتماد على مثل هذه الأنظمة

المتطورة للقيام بالعمليات التجارية في غياب تلك البنية الأساسية، ومن تم فإنه ينبغي تطوير البنية الأساسية للمنشآت وذلك قبل البدء في التعامل من خلال نظم التجارة الإلكترونية، وذلك بإعداد شبكات اتصالات محلية ذات كفاءات عالية، وإنشاء موقع على الشبكة، وتوفير الأدوات والمعدات والبرامج اللازمة، بالإضافة إلى العنصر البشري اللازم لتشغيل البنية التحتية.

2. توافر البنية القانونية والتشريعية، ويعد إيجاد قوانين وأنظمة لتسهيل معاملات التجارة الإلكترونية أحد أهم التحديات التي تواجه تطبيق نظم التجارة الإلكترونية، إذ تحتل مسألة تعديل الأنظمة والقوانين السائدة قضية مهمة للغاية لتسهيل التجارة الإلكترونية، فافتقار القوانين والأنظمة التجارية السائدة إلى تشريعات تنظم عمليات التجارة الإلكترونية يعوق تفعيلها خصوصا في حالة وجود نزاعات تجارية لا تغطيها قوانين شاملة، وتتمثل المتطلبات الأساسية من جل توفير البنية القانونية والتشريعية في إصدار التشريعات الملائمة والمتخصصة لتنظيم عمل التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى الحاجة الماسة لتدريب عدد كاف من القضاة والمحامين للتعامل مع القضايا الناشئة عن عمليات التجارة الإلكترونية، وكذلك اعتماد الوثائق والتعاقدات الإلكترونية كمستندات ورقية يعترف بها، وذلك بالحث على سرعة نفاذ قانون التوقيع الإلكتروني والذي يتضمن الضوابط القانونية الملائمة الخاصة بالإمضاءات والتوقيعات الإلكترونية، ووضع قواعد منظمة لفض المنازعات العالمية التي تثار بشأن العمليات التجارية الإلكترونية، ووضع صياغات واضحة ومحددة للأشكال القانونية للتعاقدات الإلكترونية، ووضع ضوابط قانونية لسرعة فض المنازعات الناتجة عن مثل هذه التعاقدات، مع ضرورة تقصير فترة التقاضي تمشيا مع طبيعة معاملات التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى توفير الضمانات والضوابط الكافية لحماية حقوق الأطراف المتعاملين من خلال الشبكة.

3. التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، تتزايد الحاجة باستمرار نحو بذل المزيد من الاهتمام بدراسة الخدمات المصرفية والسعي المتواصل نحو تطويرها كانعكاس لتأثير البنوك المتعاظم على مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية للشركة، الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني المصارف بالاستراتيجيات حديثة وقنوات توزيع مبتكرة، يمكنها إشباع الاحتياجات المتطورة للعملاء على نحو أكثر فعالية من خلال توفير درجة أكبر من الملاءمة المكانية والزمنية للخدمات المصرفية، ويعتبر توفير قنوات آمنة للمدفوعات النقدية أحد المتطلبات الأساسية في عالم التجارة الإلكترونية، حيث إن المشاكل المتعلقة بالمدفوعات النقدية الخاصة

بالمعاملات التجارية التي تتم عبر الشبكة تعتبر من أهم العوامل التي تعوق معدلات التطور المتوقعة للتجارة الإلكترونية.

4. تطوير التشريعات الضريبية، تعتبر ممارسة الأعمال التجارية من خلال شبكة الاتصالات الدولية إحدى الظواهر الحديثة في عالم الاقتصاد والتجارة، وقد شكلت الإمكانيات التي وفرتها الشبكة بالتعامل التجاري الدولي لتوسيع تحديات جديدة لإدارات الضرائب والفكر الضريبي في الدول المختلفة، حيث تثير المعاملات التجارية التي تتم بالشكل الإلكتروني من خلال شبكة الاتصالات مجموعة من المشاكل الضريبية للدول المطبقة، مثل مشكلة تحديد الدولة التي لها حق فرض الضريبة على الدخل الناتج عن العمليات التجارية التي تتم بالشكل الإلكتروني، وتحديد نوعية الدخل الناتج عن التجارة الإلكترونية الرقمية، ومشكلة الفحص الضريبي لصفقات التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى مشكلة المعالجة الضريبية لتكاليف إنشاء موقع الويب.

2-2-3 متطلبات التجارة الالكترونية: Electronic commerce requirements

وهي عبارة عن المبادئ والمعايير لخدمات الموثوقية للموقع الالكتروني، والتي اشترط المشروع الأمريكي الكندي المشترك توافرها في نظم المعلومات المحاسبية المتعاملة بالتجارة الالكترونية، والتي يتم المراجعة على الالتزام بها لاحقاً من قبل مراجع الحسابات وهي: (القشي، 2003) (Exposure, 2002)

1. مبدأ الحماية Security Principle، وينص على أن يكون النظام محمياً من الاختراقات غير المصرح.
2. مبدأ الجاهزية Availability Principle، وينص على أن يكون النظام جاهزاً للعمل وفقاً للسياسات الموضوعة.
3. مبدأ تكامل المعالجة Processing Integrity Principle، وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها.
4. مبدأ الخصوصية على الشبكة Online Privacy Principle، وينص على أن الاستخدام والافصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر العامل بالتجارة الالكترونية من خلال شبكة الانترنت يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين معها.

5. مبدأ السرية Confidentiality Principle، وينص على أن سرية جميع المعلومات تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين سرية المعلومات.
6. معيار السياسات Policies Criteria، وينص على أنه يجب على الشركة تعريف وشرح سياساتها المتماشية مع المبادئ المنصوص عليها في المشروع.
7. معيار شبكات الربط Communications Criteria، وينص بأنه يجب على الشركة ربط سياساتها المعلنة بالمستخدمين المرخصين.
8. معيار الإجراءات Procedures Criteria، وينص بأنه يجب على الشركة اتباع الإجراءات اللازمة التي تؤهلها لتحقيق أهدافها المتماشية مع أهدافها المعلنة.
9. معيار المراقبة Monitoring Criteria، وينص بأنه يجب على الشركة مراقبة نظامها بحذر وذلك لاتخاذ الاجراء اللازم عند الضرورة لتتماشي مع سياساتها المعلنة.

2-3 متطلبات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية:

The requirements of accounting information systems in the light of electronic commerce

أن نظم المعلومات التي تعمل تحت ظل التجارة الالكترونية تتطلب متطلبات جوهرية يتحتم توافرها لتحقيق الكفاءة والفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية وتتمثل في: (كردية، 2007)

أ- تكامل المعلومات.

ب- إمكانية تحقيق تبادل الخدمات والمعلومات بين مختلف نظم المعلومات في الشركات والهيئات المشتركة.

ج- اجراء هذا التبادل للخدمات والمعلومات في وقت يعد ملائماً لكافة الأطراف المشاركة.

د- اشراك أكبر عدد ممكن من المستخدمين من مختلف انحاء العالم حتى يتحول الأمر في النهاية إلى ما يقرب من حالة السوق الكفء.

ثالثاً: الدراسة الميدانية: The Practical of the Study

1-3 مقدمة: Introduction

استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستدلالي في دراسته، وسعيه وراء تحديد مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية، من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية على عينة الدراسة، ومن ثم ملاحظة النتائج وإسقاطها على المجتمع المدروس.

هذا وبعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسب الآلي، وقد تم إدخالها للحاسب الآلي بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية. وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية. وقد تم فحص فرضيات الدراسة عند المستوى $\alpha = 0.05$، عن طريق الاختبارات الإحصائية الآتية: اختبار (t test)، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha)، وذلك باستخدام الحاسب الآلي (برنامج الحزمة الإحصائية SPSS).

3-2 أهداف وخصائص الدراسة الميدانية:

The Objectives and Properties of Field Study

3-2-1 أهداف الدراسة الميدانية: The Objectives of Field Stud

تهدف الدراسة إلى استطلاع آراء عينة من الموظفين بفروع المصارف التجارية بمختلف مستوياتهم الوظيفية بمدينة الخمس في ليبيا حول مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في ليبيا.

3-2-2 فروض الدراسة الميدانية: Hypotheses Field Study

يقوم الباحث باختبار فرضيات الدراسة والمتمثلة في:

الفرضية الأولى: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية؟

الفرضية الثانية: لا توجد معوقات تحد من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية؟

3-2-3 مجتمع وعينة الدراسة: Papule and The Study Sample

يتكون مجتمع الدراسة من ذوي العلاقة بالمهنة سواء بالممارسة العملية، أو العلمية، فالمستهدفون من الدراسة هم فروع المصارف التجارية بمدينة الخمس في ليبيا، وتكوّنت عينة الدراسة من جميع المدراء ومساعديهم ورؤساء الأقسام بفروع المصارف التجارية بمدينة الخمس، لهذا تم توزيع استمارات الاستبيان عليهم، هذا وقد تم توزيع أداة الدراسة (استمارة الاستبيان) بعد التحقق من صدقها على مجموعة من المحكمين المتخصصين والخبراء في مجال العلوم الاقتصادية والمحاسبية وبعض المتخصصين في القطاع المصرفي والمهتمين بمناهج البحث العلمي.

3-2-4 أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية: اعتمد الباحث في إجراء الدراسة الميدانية على أسلوب الاستبيان، الذي أعد من خلال تطوير استمارات استبيان لدراسات سابقة (الساحلي،

2010)، (هاني، 2014)، (زويلف، 2015)، ومن تم عرضت على مجموعة من المحكمين المتخصصين والخبراء في مجال العلوم الاقتصادية والمحاسبية وبعض المتخصصين في القطاع المصرفي والمهتمين بمناهج البحث العلمي، وشملت الاستمارة جزئيين، خصص الجزء الأول منه للأسئلة العامة، والتي تهدف للتعرف على خصائص عينة الدراسة، وخصص الجزء الثاني لاختبار الفرضيات، هذا وسيتم تحليلها باستخدام البرامج الإحصائية الجاهزة (Spss) لاختبار فرضيات الدراسة، ومن تم استخلاص النتائج.

3-2-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة: Statistical Methods Used

لتحقيق أهداف الدراسة ولاختبار فرضياتها تم استخدام برنامج (IBM SPSS Statistics 20) لتطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

3-2-5-1 الاحصاء الوصفي: للإجابة على اسئلة الدراسة تم القيام بما يلي:

حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي، والأهمية النسبية لكل عبارة في الاستبيان.

3-2-5-2 الإحصاء الاستدلالي: لاختبار فرضيات الدراسة تم تطبيق ما يلي:

أ- معامل ألفا كرونباخ لحساب معامل الثبات لمحاور الاستبيان.

ب- تحليل الانحدار المتعدد للاختبار الفرضية الأولى لمعرفة علاقة نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية.

ج- اختبار ت (One-Sample Statistics) لمعرفة الدلالة الإحصائية لوجود المعوقات التي تحول دون قدرة نظم المعلومات المحاسبية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

3- 2-6 متغيرات الدراسة: Study Variables

نظم المعلومات المحاسبية (المتغير التابع) – متطلبات التجارة الالكترونية (المتغير التابع)

ولقد تم صياغة الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، والجدول رقم (1) يوضح الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية والمستوى.

جدول رقم (1) الدرجات والمتوسطات المرجحة والمستوى لإجابات مقياس ليكرت الخماسي

الرأي	الدرجة	المتوسط المرجح	الوزن النسبي %	الدرجة
معدومة	1	(1 – 1.79)	(20– 35.8)	معدومة
منخفضة جداً	2	(1.8 – 2.59)	(36 – 51.8)	منخفضة جداً
متوسطة	3	(2.6 – 3.39)	(52- 67.8)	متوسطة
عالية	4	(3.4 – 4.19)	(68- 83.8)	عالية
جداً عالية	5	(4.20 – 5)	(84- 100)	جداً عالية

والجدول رقم (2) يوضح عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة.

جدول رقم (2) عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

القياس	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الغير غير الصالحة	الاستبيانات الصالحة للتحليل
العدد	72	5	67	2	65
النسبة	%100	%6.94	%93.06	%2.78	%90.28

من الجدول رقم (2) يتضح أن نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل هي 90.28% من العدد الكلي للاستبيانات وهي نسبة مقبولة.

3-3 المعالجة الإحصائية: Statistical treatment

3-3-1 خصائص عينة الدراسة: Properties the Study Sample

للتعرف على خصائص المعلومات الشخصية والتي تم الحصول عليها من استجابات العينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبيان، تم حساب التكرارات والنسب المئوية كما يلي:

3-3-1-1 التخصص العلمي:

يبين الجدول (3) أن أغلب عينة الدراسة هم من المتخصصين في المحاسبة.

جدول رقم (3) التكرارات والنسب المئوية للتخصصات العلمية لعينة الدراسة

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	64	%98.46
تمويل ومصارف	1	%1.54
إدارة	0	%0
اقتصاد	0	%0
أخرى	0	%0
المجموع	65	%100

3-3-1-2 المؤهل العلمي:

يبين الجدول (4) أن أغلب عينة الدراسة هم من حملة مؤهل البكالوريوس.

جدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية للمؤهلات العلمية لعينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	0	%0
ماجستير	1	%1.54
بكالوريوس	63	%96.92
دبلوم عالي	1	%1.54
أخرى	0	%0
المجموع	65	%100

3-3-1-3 المستوى الوظيفي:

يبين الجدول (5) أن أغلب عينة الدراسة هم من ذوي المستوى الوظيفي رئيس قسم

جدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية للمستوى الوظيفي لعينة الدراسة

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير فرع	7	%10.77
مساعد مدير فرع	9	%13.85
رئيس قسم	48	%73.85
أخرى	1	%1.54
المجموع	65	%100

3-3-1-4 مدة الخدمة:

من الجدول (6) يتبين أن أغلب العينة هم من ذوي مدة الخدمة (من 10 – إلى أقل من 15)

جدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية لفئات مدة الخدمة عينة الدراسة

مدة الخدمة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	0	%0
من 5 – إلى أقل من 10 سنوات	16	%24.62
من 10 – إلى أقل من 15 سنوات	44	%67.69
من 15 سنة فأكثر	5	%7.69
المجموع	65	%100

3-3-2 ثبات وصدق الاستبيان: Reliability and Validity Tool

تم إجراء اختباري الثبات لبيانات الاستبيان للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج، وذلك من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ، كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وكانت جميعها قيم مقبولة، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان كأداة لقياس ما أعدت من أجله، والجدول رقم (37) يوضح معامل الثبات والصدق لبيانات الاستبيان.

جدول رقم (7) معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان

المحور	معامل الثبات الداخلي Cronbach's Alpha	معامل الصدق
نظم المعلومات المحاسبية	0.873	0.934
التزام المصرف بمبدأ الحماية	0.880	0.938
التزام المصرف بمبدأ الجاهزية	0.662	0.813
التزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة	0.817	0.904
التزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظم	0.625	0.791
التزام المصرف بمبدأ السرية	0.769	0.877
المعوقات التي تحول دون قدرة نظم المعلومات على التعامل مع التجارة الالكترونية.	0.779	0.883

من الجدول (رقم 3) يتضح أن أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان تتمتع بما يلي:

1. بصفة الثبات الداخلي كونه حصل على معاملات ثبات قدرها (0.873 – 0.880 - 0.662-0.817- 0.625- 0.769-0.779)، وهذا يعني أن نتائجها ثابتة إن أعيد استخدامها مرات أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف.
2. بصفة الصدق كونه حصل على معاملات صدق قدرها (0.934-0.938-0.813-0.904–0.791-0.877-0.883)، فهي بذلك صالحة لقياس ما صممت فعلياً لقياسه.

3-3-3 اختبار فرضيات الدراسة: Test Hypotheses of the Study

3-3-3-1 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

الفرضية الصفرية (H_{0m}): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية (الحماية- الجاهزية – الخصوصية على الشبكة – تكامل تشغيل النظام – السرية).

الفرضية البديلة (H_{am1}): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية (الحماية- الجاهزية – الخصوصية على الشبكة – تكامل تشغيل النظام – السرية)

ويتم اختبار فرضية الدراسة بالاعتماد على استجابات عينة الدراسة من خلال تطبيق تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة نوع ودرجة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية ، عند مستوى دلالة $(0.05 = \alpha)$ ، وتم التأكد من توفر افتراضات الانحدار المتعدد وكان ذلك على النحو التالي:

- حجم العينة مناسب لمجتمع الدراسة.
- مستوى القياس هو المستوى الفئوي (مقياس ليكرت الخماسي).
- العلاقة خطية بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويتحقق ذلك عندما تنتشر أغلب النقاط على مدار المحور الأفقي. الشكل (1)
- ثبات تبيان أخطاء أو بواقي الانحدار، ويتحقق ذلك عندما تحيط أغلب النقاط الخط الافقي الصفري مكونة شكل مستطيل. الشكل (1).

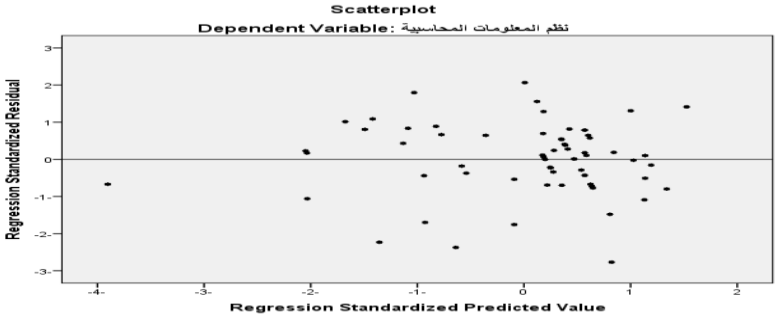

شكل (1) انتشار أخطاء الانحدار

- أن تكون أخطاء أو بواقي الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً, ويكون ذلك عندما تقترب جميع القيم من الخط القطري المائل.(شكل 2)

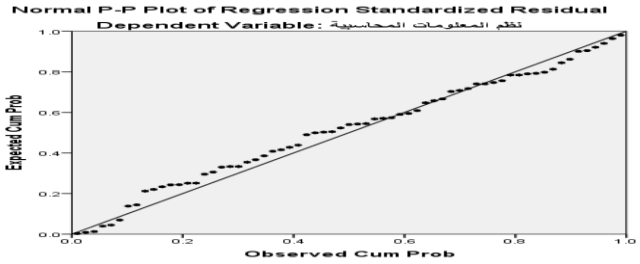

شكل رقم (2) توزيع أخطاء أو بواقي الانحدار

ويوضح الجدول (8) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة المتمثلة في متطلبات التجارة الإلكترونية (الحماية– الجاهزية – الخصوصية على الشبكة – تكامل تشغيل النظام – السرية) على المتغير التابع المتمثل في نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (8) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2 Square	R^2 Adjusted Square	ANOVA		القرار الإحصائي
					F	Sig	
متطلبات التجارة الإلكترونية	نظم المعلومات المحاسبية	0.977	0.955	0.952	252.192	0.000	دال

من الجدول (8) يتبين ما يلي:

- أن قيمة الارتباط (R) هي (0.977) وهذا يعني أن الارتباط قوي وموجب، وقيمة معامل التحديد (R^2) هي (0.955)، وقيمة معامل التحديد المعدل (R^2) هي (0.977)، وهذا يعني أن 97.7% أداء نظم المعلومات المحاسبية يفسر من تأثير متطلبات التجارة الإلكترونية.

- قيمة (F) بلغت (252.192) وقيمة معنوية النموذج (Sig) بلغت المقدار (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل لمعنوية أو جوهرية النموذج المفسر لنظم المعلومات المحاسبية.

عليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسية للدراسة وتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

H_{am1}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية (الحماية– الجاهزية – الخصوصية على الشبكة – تكامل تشغيل النظام – السرية)

وهذا يشير إلى أن العلاقة بين نظم المعلومات ومتطلبات التجارة الإلكترونية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمتطلبات التجارة الإلكترونية زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الأولى:

H_{01}: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الحماية.

H_{a1}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الحماية.

يتم اختبار الفرضية الفرعية الأول للدراسة بالاعتماد على استجابات عينة الدراسة، من خلال تطبيق تحليل الانحدار البسيط، لمعرفة نوع ودرجة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الحماية، والجدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار الفرضية الصفرية الفرعية الأولى

جدول رقم (9) نتائج اختبار الانحدار البسيط

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2 Square	R^2 Adjusted Square	ANOVA		B_1	B_0	Beta	القرار الإحصائي
					F	Sig				
التزام المصرف بمبدأ الحماية	نظم المعلومات المحاسبية	0.902	0.814	0.811	275.197	000	0.538	1.825	0.902	دال

من الجدول (9) يتبين ما يلي:

- أن قيمة الارتباط (R)هي (0.902) وهي قيمة تعني أن الارتباط قوي وموجب، وقيمة معامل التحديد (R^2) هي (0.814)، وقيمة معامل التحديد المعدل (R^2) هي (0.811)،

وهي قيمة معناها أن 81.1% أداء نظم المعلومات المحاسبية يفسر من تأثير التزام المصرف بمبدأ الحماية.

- قيمة (F) بلغت (275.197) وقيمة معنوية النموذج (Sig) بلغت المقدار (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل لمعنوية أو جوهرية النموذج المفسر لنظم المعلومات المحاسبية.

عليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

H_{a1}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الحماية.

وهذا يشير إلى أن العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الحماية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ الحماية، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

وقيمة معامل الانحدار (B_1) هي (0.538) وقيمة ثابت الانحدار (B_0)هي (1.825) وهي قيم تستخدم لكتابة معادلة الانحدار. $Y= B_0+ B_1 X_1$

(التزام المصرف بمبدأ الحماية) 0.538+ 1.825 = أداء نظم المعلومات المحاسبية.

والجدول (10) يبين الاحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة حول التزام المصرف بمبدأ الحماية، والتي من بينها الأهمية النسبية والتي جاءت على النحو التالي:

1. وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط واجراءات الحماية.
2. وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط الخاصة بحماية النظام المالية.
3. وضع اجراءات معينة لتطبيق آلية حماية النظام المالي
4. وضع سياسات خاصة بحماية النظام المالي.

جدول رقم (10) إحصاءات آراء عينة الدراسة

تسلسل	التزام المصرف بمبدأ الحماية	المقياس	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً	منخفضة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب من حيث الأهمية
1	سياسات خاصة بحماية النظام	التكرار	2	35	14	8	6	3.29	1.042	65.8	**4**

				9.2	12.3	21.5	53.8	3.1	النسبة %		
2	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط الخاصة بحماية النظام المالية.	التكرار	3	46	7	8	1				
		النسبة %	4.6	70.8	10.8	12.3	1.5	3.65	0.818	73	**2**
3	وضع اجراءات معينة لتطبيق آلية حماية النظام المالي.	التكرار	5	32	17	4	7				
		النسبة %	7.7	49.2	26.2	6.2	10.8	3.37	1.084	67.4	**3**
4	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط واجراءات الحماية	التكرار	8	37	12	6	2				
		النسبة %	12.3	56.9	18.5	9.2	3.1	3.66	0.923	73.2	**1**

لفرضية الفرعية الثانية:

H_{02}: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الجاهزية.

H_{a2}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الجاهزية.

يتم اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة بالاعتماد على استجابات عينة الدراسة، من خلال تطبيق تحليل الانحدار البسيط، لمعرفة نوع ودرجة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الجاهزية، والجدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار الفرضية الصفرية الفرعية الثانية

جدول رقم (11) نتائج اختبار الانحدار البسيط

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2 Square	R^2 Adjusted Square	ANOVA		B_1	B_0	Beta	القرار الإحصائي
					F	Sig				
التزام المصرف بمبدأ الجاهزية	نظم المعلومات المحاسبية	0.916	0.839	0.836	327.459	0.000	0.727	0.989	0.916	دال

من الجدول (5) يتبين ما يلي:

- أن قيمة الارتباط (R) هي (0.916) وهي قيمة تعني أن الارتباط قوي وموجب، وقيمة معامل التحديد (R^2) هي (0.839)، وقيمة معامل التحديد المعدل (R^2) هي (0.836)، وهي قيمة معناها أن 83.6% أداء نظم المعلومات المحاسبية يفسر من تأثير التزام المصرف بمبدأ الجاهزية.
- قيمة (F) بلغت (327.459) وقيمة معنوية النموذج (Sig) بلغت المقدار (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل لمعنوية أو جوهرية النموذج المفسر لنظم المعلومات المحاسبية.

عليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية وتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

H_{a2}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الجاهزية.

وهذا يشير إلى أن العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الجاهزية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ الجاهزية، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

وقيمة معامل الانحدار (B_1) هي (0.727) وقيمة ثابت الانحدار (B_0)هي (0.989) وهي قيم تستخدم لكتابة معادلة الانحدار. $Y= B_0+ B_1 X_1$

(التزام المصرف بمبدأ الجاهزية) 0.727+ 0.989 = أداء نظم المعلومات المحاسبية.

والجدول (12) يبين الاحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة حول التزام المصرف بمبدأ الجاهزية، والتي من بينها الأهمية النسبية والتي جاءت على النحو التالي:

1. وضع سياسات خاصة بجاهزية النظام المالي.
2. وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط الخاصة بجاهزية النظام المالية.

3. وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط واجراءات المساهمة في جعل النظام جاهزاً للاستخدام.
4. وضع اجراءات معينة لتأكيد آلية جاهزية النظام المالي.

جدول رقم (12) إحصاءات آراء عينة الدراسة

تسلسل	التزام المصرف مبدأ الجاهزية	المقياس	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً	منخفضة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب من حيث الأهمية
1	وضع سياسات خاصة بجاهزية النظام المالي.	التكرار	8	46	8	1	2	3.88	0.761	77.6	**1**
		النسبة %	12.3	70.8	12.3	1.5	3.1				
2	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط الخاصة بجاهزية النظام المالية.	التكرار	8	43	8	4	2	3.78	0.857	75.6	**2**
		النسبة %	12.3	66.2	12.3	6.2	3.1				
3	وضع اجراءات معينة لتأكيد آلية جاهزية النظام المالي.	التكرار	5	42	7	4	7	3.52	1.091	70.4	**4**
		النسبة %	7.7	64.6	10.8	6.2	10.8				
4	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط واجراءات المساهمة في جعل النظام جاهزاً للاستخدام.	التكرار	7	42	10	5	1	3.75	0.811	75	**3**
		النسبة %	10.8	64.6	15.4	7.7	1.5				

الفرضية الفرعية الثالثة :

H_{01}: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة.

H_{a1}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام الخصوصية على الشبكة.

يتم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة بالاعتماد على استجابات عينة الدراسة، من خلال تطبيق تحليل الانحدار البسيط، لمعرفة نوع ودرجة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف الخصوصية على الشبكة.

والجدول رقم (13) يوضح نتائج اختبار الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة

جدول رقم (13) نتائج اختبار الانحدار البسيط

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2 Square	R^2 Adjusted Square	ANOVA			B_1	B_0	Beta	القرار الإحصائي
					F	g	Si				
التزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة.	نظم المعلومات المحاسبية	0.591	0.349	0.339	33.758		0.000	0.385	2.326	0.591	دال

من الجدول (13) يتبين ما يلي:

- أن قيمة الارتباط (R) هي (0.591) وهي قيمة تعني أن الارتباط متوسط وموجب، وقيمة معامل التحديد (R^2) هي (0.349)، وقيمة معامل التحديد المعدل (R^2) هي (0.339)، وهي قيمة معناها أن 33.9% أداء نظم المعلومات المحاسبية يفسر من تأثير التزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة.
- قيمة (F) بلغت (33.758) وقيمة معنوية النموذج (Sig) بلغت المقدار (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل لمعنوية أو جوهرية النموذج المفسر لنظم المعلومات المحاسبية.

عليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة وتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

H_{a3}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة.

وهذا يشير إلى أن العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة، هي علاقة طردية متوسطة، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

وقيمة معامل الانحدار (B_1) هي (0.385) وقيمة ثابت الانحدار (B_0)هي (2.326) وهي قيم تستخدم لكتابة معادلة الانحدار. $Y= B_0+ B_1 X_1$

(التزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة) 0.385+2.326= أداء نظم المعلومات المحاسبية.

والجدول (14) يبين الاحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة حول التزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة، والتي من بينها الأهمية النسبية والتي جاءت على النحو التالي:

1. وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والاجراءات المساهمة بتأمين النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.
2. وضع آليات وخطوات عمل خاصة لشبكات الربط التي تساهم في تأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.
3. وضع سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل ضمن النظام المالي على الشبكة الالكترونية.
4. وضع اجراءات معينة كفيلة بتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.

جدول رقم (14) إحصاءات آراء عينة الدراسة

التسلسل	التزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة	المقياس	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً	منخفضة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب من حيث الأهمية
1	وضع سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل ضمن النظام المالي على الشبكة الالكترونية.	التكرار	6	36	14	7	2	3.57	0.918	71.4	3
		النسبة %	9.2	55.4	21.5	10.8	3.1				
2	وضع آليات وخطوات عمل خاصة لشبكات الربط التي تساهم في تأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	التكرار	5	41	7	11	1	3.58	0.917	71.6	2
		النسبة %	7.7	63.1	10.8	16.9	1.5				
3	وضع اجراءات معينة كفيلة بتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	التكرار	6	43	3	5	8	3.52	1.161	71.4	4
		النسبة %	9.2	66.2	4.6	7.7	12.3				
4	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والاجراءات المساهمة بتأمين النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	التكرار	4	40	16	4	1	3.65	0.761	73	1
		النسبة %	6.2	61.5	24.6	6.2	1.5				
	4										

الفرضية الفرعية الرابعة:

H_{04}: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام.

H_{a4}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام.

يتم اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة بالاعتماد على استجابات عينة الدراسة، من خلال تطبيق تحليل الانحدار البسيط، لمعرفة نوع ودرجة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام، والجدول رقم (15) يوضح نتائج اختبار الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة:

جدول رقم (15) نتائج اختبار الانحدار البسيط

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2 Square	R^2 Adjusted Square	ANOVA		B_1	B_0	Beta	القرار الإحصائي
					F	Sig				
التزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام	نظم المعلومات المحاسبية	0.590	0.348	0.338	33.685	0.000	0.532	1.668	0.590	دال

من الجدول (15) يتبين ما يلي:

- أن قيمة الارتباط (R)هي (0.590) وهي قيمة تعني أن الارتباط متوسط وموجب، وقيمة معامل التحديد (R^2) هي (0.348)، وقيمة معامل التحديد المعدل (R^2) هي (0.338)، وهي قيمة معناها أن33.8% من أداء نظم المعلومات المحاسبية يفسر من تأثير التزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام.
- قيمة (F) بلغت (33.685) وأن قيمة معنوية النموذج (Sig) بلغت المقدار (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل على معنوية أو جوهرية النموذج المفسر لنظم المعلومات المحاسبية.

عليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة وتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

H_{a1}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام.

وهذا يشير إلى أن العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام، هي علاقة طردية متوسطة، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

وقيمة معامل الانحدار (B_1) هي (0.532) وقيمة ثابت الانحدار (B_0)هي (1.668) وهي قيم تستخدم لكتابة معادلة الانحدار. $Y= B_0+ B_1 X_1$

(التزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام) 0.532+ 1.668 = أداء نظم المعلومات المحاسبية.

والجدول (16) يبين الاحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة حول التزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام، والتي من بينها الأهمية النسبية والتي جاءت على النحو التالي:

1. وضع اجراءات معينة لتطبيق تعامل عمليات النظام.
2. وضع سياسات خاصة تؤكد تكامل تشغيل النظام المالي.
3. وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والاجراءات الخاصة بالتأكيد على تكامل عمليات النظام.
4. وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.

جدول رقم (16)

إحصاءات آراء عينة الدراسة

تسلسل	الترام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام	المقياس	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً	منخفضة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب من حيث الأهمية
1	وضع سياسات خاصة تؤكد تكامل تشغيل النظام المالي.	التكرار	7	48	6	1	3	3.85	0.815	77	**2**
		النسبة %	10.8	73.8	9.2	1.5	4.6				
2	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.	التكرار	2	44	9	9	1	3.57	0.829	71.4	**4**
		النسبة %	3.1	67.6	13.8	13.8	1.5				
3	وضع اجراءات معينة لتطبيق تعامل عمليات النظام.	التكرار	18	37	9	1	–	4.11	0.687	82.2	**1**
		النسبة %	27.7	56.9	13.8	1.5	–				
4	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والاجراءات الخاصة بالتأكيد على تكامل عمليات النظام	التكرار	10	39	9	6	1	3.78	0.875	75.6	**3**
		النسبة %	15.4	60	13.8	9.2	1.5				

الفرضية الفرعية الخامسة:

H_{05}: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ السرية.

H_{a5}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ السرية.

يتم اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة بالاعتماد على استجابات عينة الدراسة، من خلال تطبيق تحليل الانحدار البسيط، لمعرفة نوع ودرجة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ السرية، والجدول رقم (17) يوضح نتائج اختبار الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة.

جدول رقم (17) نتائج اختبار الانحدار البسيط

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2 Square	R^2 Adjusted Square	ANOVA		B_1	B_0	Beta	القرار الإحصائي
					F	Sig				
التزام المصرف بمبدأ السرية	نظم المعلومات المحاسبية	0.873	0.762	0.758	201.516	0.000	0.692	1.107	0.873	دال

من الجدول (17) يتبين ما يلي:

- أن قيمة الارتباط (R) هي (0.873) وهي قيمة تعني أن الارتباط قوي وموجب، وقيمة معامل التحديد (R^2) هي (0.762)، وقيمة معامل التحديد المعدل (R^2) هي (0.758)، وهي قيمة معناها أن 75.8 % من أداء نظم المعلومات المحاسبية يفسر من تأثير التزام المصرف بمبدأ السرية.
- قيمة (F) بلغت (201.516) وأن قيمة معنوية النموذج (Sig) بلغت المقدار (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل لمعنوية أو جوهرية النموذج المفسر لنظم المعلومات المحاسبية.

عليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة وتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

H_{a5}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ السرية.

وهذا يشير إلى أن العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ السرية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ السرية، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

وقيمة معامل الانحدار (B_1) هي (0.692) وقيمة ثابت الانحدار (B_0)هي (1.107) وهي قيم تستخدم لكتابة معادلة الانحدار. $Y= B_0+ B_1 X_1$

(التزام المصرف بمبدأ السرية) 0.692+ 1.107 = أداء نظم المعلومات المحاسبية.

والجدول (18) يبين الاحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة حول التزام المصرف بمبدأ السرية، والتي من بينها الأهمية النسبية والتي جاءت على النحو التالي:

1. وضع سياسات خاصة لتأمين وحماية سرية البيانات المالية.
2. وضع اجراءات معينة كفيلة بتأكيد حماية سرية البيانات المالية.
3. وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والاجراءات المساهمة بتأمين حماية سرية البيانات المالية.
4. وضع آليات وخطوات عمل خاصة لشبكات الربط التي تساهم في تأمين حماية سرية البيانات المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية (H_{0m2}): لا توجد معوقات تحد من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية. $H_{0m2}: u_0 \leq 3.39$

الفرضية البديلة (H_{am2}): توجد معوقات تحد من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية. $H_{am2}: u_0 > 3.39$

ولاختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية تم تطبيق اختبار(One sample T-test) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ومن طرف واحد، والجدول رقم (5) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.

الجدول رقم (19) نتاج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها

T المحسوبة	قيمة احتمال المعنوية Sig	df درجات الحرية	المتوسط	القرار الإحصائي
7.909	0.000	64	3.895	رفض الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية

من الجدول رقم (19) يتضح أن قيمة متوسط إجابات عينة الدراسة هو (3.895)، ومتوسط إجابات وهي قيم أكبر من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3.39) وأن قيمة احتمال المعنوية Sig هي (0.000) لمتوسط إجابات عينة الدراسة قيمة أصغر من (2/0.05)، وهذا يشير إلى أن الفرق بين متوسطات إجابات عينة الدراسة والمتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة، هو فرق دال إحصائياً، عليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية، وتحل محلها الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي:

H_{am2}: توجد معوقات تحد من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية. **$u_0 > 3.39$: H_{am2}**

وهذا يعني أن عينة الدراسة يرون أن هناك معوقات تحد من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية.

والجدول (20) يبين الاحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة حول المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية، والتي من بينها الأهمية النسبية والتي جاءت على النحو التالي:

1. حداثة استخدام التجارة الإلكترونية في ليبيا.
2. التكلفة المالية لوضع السياسات وتطبيقها على أرض الواقع في نظام المعلومات المحاسبي.
3. التطور التكنولوجي المتسارع وصعوبة وتكلفة مواكبته.
4. عدم إدراك الإدارة المالية لأهمية تطوير النظام المالي.
5. قلة خبرة الإدارة المالية في هذا المجال.
6. عدم وجود جهات تأهيلية لهذا الموضوع.
7. تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.
8. غياب التوثيق المستندي لعمليات التجارة الإلكترونية.
9. مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية والتخوف منها.

جدول رقم (20) إحصاءات آراء عينة الدراسة

ت	المعوقات تحد من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية	المقياس	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الرأي العام
1	تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.	التكرار	11	39	7	6	2	3.78	0.944	75.6	7
		النسبة %	16.9	60	10.8	9.2	3.1				
2	غياب التوثيق المستندي لعمليات التجارة الإلكترونية.	التكرار	11	36	10	7	1	3.75	0.919	75	8
		النسبة %	16.9	55.4	15.4	10.8	1.5				
3	قلة خبرة الإدارة المالية في هذا المجال.	التكرار	11	42	9	2	1	3.92	0.756	78.4	5
		النسبة %	16.9	64.6	13.8	3.1	1.5				
4	حداثة استخدام التجارة الإلكترونية في ليبيا.	التكرار	21	35	8	1	-	4.17	0.698	83.4	1
		النسبة %	32.3	53.8	12.3	1.5	-				
5	مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية والتخوف منها.	التكرار	11	32	10	10	2	3.62	1.041	72.4	9
		النسبة %	16.9	49.2	15.4	15.4	3.1				
6	التكلفة المالية لوضع السياسات وتطبيقها على أرض الواقع في نظام المعلومات المحاسبي.	التكرار	14	44	5	-	2	4.05	0.759	81	2
		النسبة %	21.5	67.7	7.7	-	3.1				
7	التطور التكنولوجي المتسارع وصعوبة وتكلفة مواكبته.	التكرار	14	41	4	2	1	4.00	0.771	80	3
		النسبة %	21.5	63.1	10.8	3.1	1.5				
8	عدم وجود جهات تأهيلية لهذا الموضوع.	التكرار	12	39	4	10	-	3.82	0.917	76.4	6
		النسبة %	18.2	60	6.2	15.4	-				
9	عدم إدراك الإدارة المالية لأهمية تطوير النظام المالي.	التكرار	13	43	4	3	2	3.95	0.856	79	4
		النسبة %	20	66.2	6.2	4.6	3.1				

رابعاً: النتائج والتوصيات Results and Recommendations

4-1 النتائج:Results

من سير الدراسة النظرية، وتفاصيلها، واعتماداً على تحليل البيانات المرتبطة بالدراسة الميدانية، والمناقشات، والتحليلات التي تضمنتها، خلص الباحث في هذه الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات بيانها كالآتي:

1. استخدام نظم المعلومات المحاسبية يحقق الخصائص النوعية للبيانات المالية والمعلومات المحاسبية، وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات وملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها وتوافرها في الوقت المناسب.
2. استخدام نظم المعلومات المحاسبية يخفض المصروفات ويزيد الإيرادات بشكل واضح، وكذلك يزيد من جودة الخدمة المقدمة للعملاء.
3. الاهتمام بمؤشرات نجاح نظم المعلومات المحاسبية وتحسين درجة وجودها في المصارف يرتقي بمستوى نجاح هذه النظم، باعتبارها من الأنظمة التي تدعم المنظمات في مواجهة الأزمات التي تهدد بقاءها واستمرارها.
4. العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمتطلبات التجارة الإلكترونية زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية:

أ- العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الحماية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ الحماية، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

ب- العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الجاهزية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ الجاهزية، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

ج- أن العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة، هي علاقة طردية متوسطة، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

د- العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام، هي علاقة طردية متوسطة، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

هـ- العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتزام المصرف بمبدأ السرية، هي علاقة طردية قوية، فكلما ازداد التزام المصرف بمبدأ السرية، زاد أداء نظم المعلومات المحاسبية.

5. بينت الدراسة الميدانية بأن ترتب متطلبات التجارة الإلكترونية من حيث أهميتها في التأثير على نظم المعلومات المحاسبية كما يلي: التزام المصرف بمبدأ الجـــــــاهزية، التزام المصرف بمبدأ الحماية، التزام المصرف بمبدأ السرية، التزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة، التزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام.
6. هناك معوقات تحد من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية

4-2 التوصيات: Recommendations

وبناءً على ما تمخضت عنه الدراسة من استنتاجات فأنه يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1. ضرورة قيام المنشآت بزيادة استثمارها في تكنولوجيا المعلومات، والعمل على المحافظة على المستويات التكنولوجية المتقدمة من خلال مواكبة آخر التطورات التكنولوجية العالمية.
2. ضرورة مواجهة المصارف للتحديات والمشاكل والمعوقات التي تحول دون تواكب تكنولوجيا المعلومات، والعمل على حلها، وخاصة فيما يتعلق بتدريب المحاسبين والماليين واطلاعهم على آخر التطورات التكنولوجية بإيفادهم إلى دورات داخلية وخارجية حتى يتسنى لهم الاطلاع على آخر ما وصل إليه التقدم التكنولوجي.
3. ضرورة وجود متخصصين في نظم المعلومات المحاسبية ضمن الكادر الوظيفي ليتسنى مواجهة أي تغيرات أو ظروف طارئة قد تؤدي لحدوث خلل في عمليات التجارة الإلكترونية.
4. ضرورة تعزيز اهتمام المصارف بتعيين أفراد من حملة شهادات تخصص نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، بحيث يتم الاستفادة من الميزة المكتسبة في مجال الحاسب الآلي والبرمجيات في العمل المحاسبي على أكبر وجه ممكن.
5. ضرورة تطوير التشريعات والقوانين المحلية اللازمة لتأمين أكبر قدر ممكن من الاستفادة من التكنولوجية العالمية.
6. ضرورة عقد ندوات ودورات متخصصة تبين أهمية وضرورة التعامل بالتجارة الالكترونية لما تسهم به في تحقيق عوائد كبيرة لا يمكن تحقيقها في ظل التجارة التقليدية.
7. العمل على الحد من المعوقات التي تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في التعامل مع متطلبات التجارة الالكترونية، وذلك من خلال تطوير الأنظمة المحاسبية، مع تثقيف

الموظفين بمختلف مستوياتهم الوظيفية بمخاطر التجارة الالكترونية وتدريبهم على المشاريع الحديثة التي أسهمت في الحد من تلك المخاطر وعالجت غياب التوثيق المستندي.

8. التأكيد على أهمية تحديث النتائج التي أظهرتها الدراسة الميدانية المقدمة في هذه الدراسة بشكل مستمر، وذلك من خلال متابعة الدراسة حول متطلبات التجارة الالكترونية في ليبيا، لما لها من أهمية وحيث لا يقصد بها التقليل من صلاحية وإمكانية الاعتماد على النتائج الحالية بقدر ما هي تأكيد على قابلية هذه النتائج للتغيير في المستقبل، فالوقت وحده كفيل بتغيير مثل هذه النتائج.

المراجع الأساسية: Bibliography

أولاً: المراجع العربية:

أ. الكتب:

1. إدريس، ثابت عبدالرحمن (2004)، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع)، مصر.
2. رملي، فياض حمزة (2011)،نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، (الخرطوم: الأيادي للنشر والتوزيع)، السودان.
3. حفناوي، محمد يوسف (2001)، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار وائل للنشر)، الأردن.
4. ديبان، السيد عبد المقصود، والدهراوي، كمال الدين مصطفى (2005)، "اساسيات في نظم المعلومات المحاسبية"، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع)، مصر
5. شاهين، على عبدالله (2011)، النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي، (غزة: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع)، الطبعة الأولى، فلسطين.
6. ماسكوف، وآخرون، 2002، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ترجمة: كمال الدين سعيد، (الرياض: دار المريخ للنشر)، السعودية.

ب. الرسائل العلمية:

1. أحمد، بسام محمود (2006)، "دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

2. الساحلي، فاطمة سعد (2015)، "مدى المعرفة بتقنية المعلومات الحديثة وأثره على مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
3. الشريف، حرية شعبان (2006)، "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
4. العبيد، هيا يعقوب (2012)، "مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال: جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
5. القشي، طاهر شاهر (2003)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
6. القطاونة، عادل محمد (2005)، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمصرفية، عمان، الأردن.
7. المساعدة، علي أحمد (2006)، "أثر استخدام التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في شركات الاتصالات الأردنية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
8. جاموس، ياسر (1991)، "مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على الحاسوب"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.
9. ردايدة، مراد خالد (1998)، "أثر المعالجة الآلية على أنظمة المعلومات المحاسبية في دائرة الجمارك في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
10. عبد الخالق، سماح احمد (2006)، "دراسة تحليلية لمشاكل مراجعة الشركة التي تتم معاملتها من خلال التجارة الإلكترونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
11. كردية، رامية أحمد (2007)، "أثر التجارة الالكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

12. هاني، ليث محمد (2014)، تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في قطاع الخدمات، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

ج. الدوريات والمؤتمرات:

1. الجزراوي، إبراهيم محمد، وسعيد، لقمان محمد (مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون، 2009)، "أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية"، الجامعة المستنصرية، العراق.
2. الدهان، أمية ومخامرة، محسن (مجلة دراسات، المجلد السابع عشر، 1995)، "أثر استخدام الحاسوب على نشاطات البنوك في الأردن"، الجامعة الأردنية، الأردن.
3. الشنطي، أيمن محمد (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والعشرون، 2011)، "دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات. دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية"، جامعة البلقاء، الأردن.
4. العماري، أحمد محمد (مجلة العلوم الإنسانية، 2007)، "نظم المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية"، الجامعة الجزائرية، الجزائر.
5. دهمش، نعيم حسني، وأبو زر، عفاف اسحاق (المؤتمر العلمي السنوي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2004)، "إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي"، جامعة الزيتونة، الأردن.
6. زويلف، إنعام محسن (مجلة دراسات، المجلد 42، العدد الأول، 2015)، "نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في مراحل إدارة الأزمات"، كلية العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن.
7. درويش، محمد الشحات (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، أكتوبر، 2000)، "دراسة تحليلية للمخاطر المرتبطة باستخدام الإنترنت كأحد دعائم نظم المعلومات لإدارة المواد الصناعية"، كلية التجارة– جامعة عين شمس، مصر.
8. دهمش، نعيم حسني، وآخرون (المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة، المحاسبة في عصر المعلوماتية: واقع وتحديات،2004)، "أثر التجارة الالكترونية أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الأردنية، جامعة مؤتة، الأردن.

9. قنطقجي، سامر مظهر (ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية الرابع، أبريل، 2012)، "دور السياسات المحاسبية في التحوط"، السودان.

10. يحي، زياد هاشم، ورشيد، ناظم حسن (المؤتمر العلمي السنوي الخامس، أبريل، 2005)، "المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:Foreign References

A. Books:

1. Romney, Marshall and Steinbart, Paul John . (2009). *Accounting information systems* , 11th ed., (New Jersey: Person Prentice Hall).
2. Kenneth C Laudon & Carol Guárico Traver (2001), E-commerce, by E-wire, (New York: USA).

B. Periodicals

1. Exposure Draft, AIPA/CICA (Institute of Certified Public Accountants, July 1, Version 1.0, 2002), "Trust Services Principles and Criteria, Incorporating Systrust and Web trust", American Inc. Online Available: (www.aicpa.org).
2. Helms, Glenn; Mancino, Jane (Journal of accountancy, vol. 185, No.4, 1998), "The electronic audit", Apr, New York, USA.
3. Michael Hsu, (community banker, Washington, Vol. 12, Sep, 2003), "How to prepare for an information technology audit".
4. Qatawneh (International Business Research, Vol 5, No 5, Mey, 2012), "The Effect of Electronic Commerce on The Accounting Information System of Jordanian Banks", Canadian Center of Science and Education, Jordan.